



جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة غير العادية
المقرر عقدها في الساعة الثالثة والنصف مساءً يوم الثلاثاء الموافق 14 مارس 2023م

قاعة المراقب - فندق فور سيزون

بإجراء التعديلات التالية على النظام الأساسي لشركة الكهرباء والماء القطرية
للتوافق مع قانون الشركات التجارية المعدل بالقانون رقم 8 لسنة 2021

1.تعديل المادة رقم (1)
قبل التعديل

السبب	بعد التعديل
إعادة الصياغة للنص بإضافة التعديل الأخير لقانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 8 لسنة 2021.	تأسست طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (11) لسنة 1981م شركة مساهمة قطرية بين مالكي الأسماء وتم تعديل أوضاعها ونظامها الأساسي طبقاً لأحكام القانون رقم (5) لسنة 2002م بإصدار قانون الشركات التجارية كما تم تعديل أوضاعها ونظامها الأساسي طبقاً لأحكام القانون رقم (11) لسنة 2015م ، ونظام الحكومة الصادر عن هيئة قطر للأسوق المالية بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (5) لسنة 2016م وفقاً لما هو مبين فيما بعد . لاستيعاب تغيير المسميات (قطر للطاقة، مدقق الحسابات، وزارة التجارة والصناعة).
	2- يستبدل مسمى "قطر للطاقة" و "وزارة التجارة والصناعة" و "مدقق الحسابات" بـ"مسمى "قطر للبترول" و "وزارة الاقتصاد والتجارة" و "مراقب الحسابات" أينما ورد في هذا النظام الأساسي أو وثيقة التأسيس.



2. تعديل المادة رقم (9) سجل المساهمين

قبل التعديل

السبب	بعد التعديل
للتتوافق مع المادة 159 من قانون الشركات التجارية المعدل بالقانون رقم 8 لسنة 2021.	<p>تحتفظ الشركة بسجل خاص يطلق عليه سجل المساهمين يقيد به أسماء المساهمين وجنسياتهم وموالاتهم وما يملكونه كل منهم والقدر المدفوع من قيمة السهم ، وإدارة مراقبة الشركات وهيئة قطر للأسوق المالية حق الاطلاع على هذه البيانات والحصول على نسخة منها.</p> <p>ويجب على الشركة ان تودع نسخة من هذا السجل لدى جهة الإيداع على هذه البيانات والحصول على نسخة منها.</p> <p>ويجب على الشركة ان تودع نسخة من هذا السجل لدى جهة الإيداع المرخصة بهدف متابعة شؤون المساهمين وأن تفوض تلك الجهة حفظ وتنظيم هذا السجل .</p> <p>ويجوز لكل مساهم الاطلاع على هذا السجل مجاناً فيما يخص مساهمته، وفقاً للضوابط التي تحددها الهيئة وجهاً لإيداع في هذا الشأن.</p> <p>ولكل ذي شأن الحق في طلب تصحيح البيانات الواردة بالسجل، وبخاصة إذا قيّد شخص فيه أو حذف منه دون مبرر.</p> <p>وتحصل نسخة من البيانات الواردة في هذا السجل وكل تغيير يطرأ عليه إلى إدارة مراقبة الشركات في موعد أقصاه أسبوعان من التاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع السنوي للجمعية العامة، أو من تاريخ اجراء التعديل.</p> <p>ويتم تداول أسهم الشركة لدى سوق الدوحة للأوراق المالية وفقاً للإجراءات والقواعد المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والتعليمات المنظمة لعمليات تداول الأوراق المالية في الدولة.</p>

3. تعديل المادة رقم (14) امتلاك الأسهم

قبل التعديل

السبب	بعد التعديل
تعديل نسبة تملك غير القطريين بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ابريل 2021.	<p>مع مراعاة أحكام المادة (8) من هذا النظم يجوز بيع الأسهم ولا يعتبر البيع ساريا في حق الشركة إلا إذا قيد في السجل الخاص المشار إليه في المادة (9) منه.</p> <p>كما يجوز رهن الأسهم والشهادات المؤقتة وهبتها والتصرف فيها بأي التصرف أحكام الفقرة السابقة.</p> <p>ويجوز للشركة شراء أسهمهاقصد البيع وذلك وفقاً للضوابط التي تحددها هيئة قطر للأسوق المالية ويجوز لغير القطريين تملك نسبة لا تزيد على 49% من أسهم الشركة، على أنه يجب مراعاة ذلك في عدم تجاوز نسبة تمثيلهم في مجلس الإدارة نسبة تملکهم للأسماء.</p> <p>كما أنه يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة قطرياً.</p>



ويجوز لغير القطريين تملك نسبة اجمالية في رأس المال الشركة بواقع 100% من اسهم الشركة.
كما أنه يجب ان يكون رئيس مجلس الإدارة قطرياً.

4. تعديل المادة (26) إدارة الشركة – تعديل شكلي

قبل التعديل

السبب	بعد التعديل
للتتوافق مع أحكام المادة (98) من قانون الشركات القطري المعدل بالقانون رقم 8 لسنة 2021.	<p>يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من أحد عشر عضواً على النحو الآتي:</p> <p>أولاً: ممثلٌ لدولة قطر، وهم:</p> <ol style="list-style-type: none"> الوزير المختص بالطاقة رئيساً. عضوٌ يعينه قطر للطاقة. عضوٌ يعينهما جهاز قطر للاستثمار يمثلان شركة قطر القابضة، ويكون أحدهما نائباً للرئيس. عضوٌ يعينه الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (صندوق المعاشات المدنية) ممثلاً له. عضوٌ يعينه الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (صندوق المعاشات المدنية) ممثلاً له. عضوٌ يعينه الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (صندوق المعاشات المدنية) ممثلاً له. <p>ثانياً: ممثلٌ القطاع الخاص، وهم:</p> <p>ستة أعضاء، يتم انتخابهم من قبل باقي المساهمين، من خلال الجمعية العامة العادية للشركة، بطريق الاقراغ التراكمي.</p>

4. تعديل المادة رقم (27) بإضافة

قبل التعديل

السبب	بعد التعديل
للتتوافق مع المادة 97 من قانون الشركات التجارية المعدل بالقانون رقم 8 لسنة 2021.	<p>ويجوز أن يكون ثلث أعضاء مجلس إدارة من المستقلين ذوي الخبرة، وأن تكون أغلبية أعضائه غير متفرغين لإدارة الشركة أو يتغاضون أحراً فيها، ويعفى هؤلاء من شرط تملك الأسهم المنصوص عليه في البند 3 من هذه المادة.</p>



5. تعديل المادة (30) بإضافة فقرة أخيرة

قبل التعديل

السبب	بعد التعديل
للتتوافق مع المادة 98 من قانون الشركات التجارية المعدل بالقانون رقم 8 لسنة 2021.	<p>رئيس مجلس الإدارة هو رئيس الشركة ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء وعليه أن ينفذ قرارات المجلس وأن يتقييد بتوصياته.</p> <p>ولرئيس مجلس الإدارة أن يفوض بعض صلاحياته لغيره من أعضاء المجلس ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه.</p> <p>ويحظر الجمع بين رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالشركة أو بين رئاسة المجلس وعضوية أي من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة الصادر من هيئة قطر للأسوق المالية.</p>

6. تعديل المادة (34) اجتماع مجلس الإدارة وقرار التمرير

قبل التعديل

السبب	بعد التعديل
للتتوافق مع المادة 104 من قانون الشركات التجارية لسنة 2015.	<p>يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه وعلى الرئيس أن يدعو المجلس للاجتماع إذا طلب ذلك عضوين من أعضائه على الأقل ، وتوجه الدعوة لكل عضو مصحوبة بجدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاده بأسبوع على الأقل. ويجب ألا يقل عدد الاجتماعات عن ستة اجتماعات كحد أدنى خلال السنة المالية الواحدة. ولا يكون إجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره نصف عدد الأعضاء على الأقل عدد الحاضرين عن ستة ولا يجوز أن ينقضى ثلاثة أشهر دون عقد إجتماع للمجلس، ويقوم مقام الاجتماع موافقة مجلس الإدارة على القرارات بالتمرير.</p> <p>يجوز ل مجلس الإدارة، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، اصدار بعض قراراته بالتمرير بشرط موافقة جميع أعضاء مجلس الإدارة كتابة على تلك القرارات، على أن تعرض في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينها بمحضر اجتماعه.</p>



7. تعديل المادة (36) التغيب في السنة المالية	
السبب	بعد التعديل
للتوافق مع المادة 105 من قانون الشركات التجارية لسنة 2015.	إذا تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة إجتماعات متتالية للمجلس أو أربعة إجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس، أو أربع إجتماعات غير متتالية <u>في السنة المالية</u> دون عذر يقبله المجلس، <u>اعتبر مستقيلاً</u> .
8. تعديل المادة رقم (40) مواعيد وجدول البيانات	
السبب	بعد التعديل
للتوافق مع المادة 122 من قانون الشركات التجارية المعدل بالقانون رقم 8 لسنة 2021.	<p>يضع مجلس الإدارة سنوياً تحت تصرف المساهمين، لاطلاعهم قبل انعقاد الجمعية العامة التي تدعي للنظر في ميزانية الشركة وتقرير مجلس الإدارة <u>بأسبوع على الأقل</u>، كشفاً تفصيلياً يتضمن البيانات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> -1- جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس مجلس إدارة الشركة وكل عضو من أعضاء هذا المجلس في السنة المالية، من أجور ونواب ومرتبات و مقابل حضور جلسات مجلس الإدارة وبدل عن المصارييف، وكذلك ما قضى كل منهم بوصفه موظفاً فنياً أو إدارياً أو في مقابل أي عمل فني أو إداري أو استشاري أداه للشركة. -2- المزايا العينية التي يتمتع بها رئيس مجلس الإدارة، وكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة في السنة المالية. -3- المكافآت التي يقترح مجلس الإدارة توزيعها على أعضاء مجلس الإدارة. -4- المبالغ المخصصة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين. -5- التعاملات والصفقات التي يكون فيها لأي من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة وتنطوي افصاحاً أو موافقة مسبقة ، بالإضافة إلى تفاصيل تلك التعاملات والصفقات. -6- المبالغ التي أنفقت فعلاً في سبيل الدعاية بأي صورة كانت مع التفصيلات الخاصة بكل مبلغ. -7- التبرعات مع بيان الجهة المتبرع لها ومسوغات التبرع وتفاصيله ويجب أن يوضع الكشف التفصيلي المشار إليه رئيس مجلس الإدارة وأحد الأعضاء، ويكون رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن تنفيذ أحكام هذه المادة، وعن صحة البيانات الواردة في جميع الأوراق التي نصت على إعدادها. -8- البدلات التي تصرف لأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في



<u>الشركة</u>	<p>ويجب أن يُوْفَق الكشف التفصيلي المشار إليه رئيس مجلس الإدارة وأحد الأعضاء، ويكون رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن تنفيذ أحكام هذه المادة، وعن صحة البيانات الواردة في جميع الأوراق التي نصت على إعدادها.</p>	
<u>السبب</u>	<u>بعد التعديل</u>	<u>قبل التعديل</u>
للتوافق مع المادة 119 من قانون الشركات التجارية المعدل بالقانون رقم 8 لسنة 2021.	تُحدَّد الجمعية العامة العادلة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ولا يجوز تقدير مجموع هذه المكافآت بأكثر من 5% من الربح الصافي بعد إستنزال الإستهلاكات والإحتياطيات وتوزيع ربح على المساهمين لا يقل عن 5% من رأس المال المدفوع. ويجوز بموافقة الجمعية العامة حصول أعضاء مجلس الإدارة على مبلغ مقطوع في حالة عدم تحقيق الشركة أرباحاً.	تُحدَّد الجمعية العامة العادلة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ولا يجوز تقدير مجموع هذه المكافآت بأكثر من 5% من الربح الصافي بعد إستنزال الإستهلاكات والإحتياطيات وتوزيع ربح على المساهمين لا يقل عن 5% من رأس المال المدفوع.
<u>السبب</u>	<u>بعد التعديل</u>	<u>قبل التعديل</u>
للتوافق مع المادة 23 فقرة ثالثة من قانون الشركات التجارية المعدل لسنة 2021.	الجمعية العامة المكونة تكويناً صحيحاً تمثل جميع المساهمين ولا يجوز انعقادها إلا في مدينة الدوحة. ويجوز عقد الجمعية العامة من خلال وسائل التقنية الحديثة، وفقاً للضوابط التي تحددها الوزارة.	الجمعية العامة المكونة تكويناً صحيحاً تمثل جميع المساهمين ولا يجوز انعقادها إلا في مدينة الدوحة.

11. تعديل المادة رقم (42) جدول الأعمال



السبب	بعد التعديل	قبل التعديل
للتوافق مع المادة 129 (7) من قانون الشركات التجارية 2015 المعدل لسنة 2021.	<p>بعد مجلس الإدارة جدول أعمال الجمعية العامة العادية وغير العادية.</p> <p>وإذا طلب عدد من المساهمين يمثلون (5%) من رأس مال الشركة على الأقل إدراج مسائل معينة في جدول الأعمال، وجب على مجلس الإدارة ادراجهما، وإلا كان من حق الجمعية العامة أن تقرر مناقشة هذه المسائل في الاجتماع.</p> <p>وفي الأحوال التي يجوز فيها عقد الجمعية العامة بناءً على طلب عدد المساهمين أو مراقب الحسابات أو إدارة مراقبة الشركات يعد جدول الأعمال من طلب منهم إنعقاد الجمعية العامة ويفتصر جدول الأعمال في هذه الحالة على موضوع الطلب ولا يجوز بحث أي مسألة غير مدرجة في جدول الأعمال.</p>	<p>بعد مجلس الإدارة جدول أعمال الجمعية العامة العادية وغير العادية.</p> <p>وفي الأحوال التي يجوز فيها عقد الجمعية العامة بناءً على طلب عدد المساهمين أو مراقب الحسابات أو إدارة مراقبة الشركات أو إداره مراقبة الشركات يعد جدول الأعمال من طلب منهم إنعقاد الجمعية العامة ويفتصر جدول الأعمال في هذه الحالة على موضوع الطلب ولا يجوز بحث أي مسألة غير مدرجة في جدول الأعمال.</p>
12.تعديل بحذف الفقرة الأخيرة من المادة (44)		
السبب	بعد التعديل	قبل التعديل
للتوافق مع المادة 128 من قانون الشركات التجارية المعدل بالقانون رقم 8 لسنة 2021.	<p>لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة أصلية أو نية ويعمل القصر والمحجور عليهم النائبون.</p> <p>ويجوز التوكيل في حضور الجمعية العامة ويشترط لصحة الوكالة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي خاص وأن يكون الوكيل مساهماً.</p> <p>ولا يجوز للمساهم توكيل أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العامة نيابة عنه. وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد الأسماء التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة عن 5% من أسهم رأس مال الشركة.</p> <p>لكل مساهم عند التصويت عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه.</p> <p>حذف عبارة :</p> <p>ويكون لكل مساهم عند التصويت عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه موجهاً ذلك فإنه فيما عدا الأشخاص المعنويين لا يجوز أن يكون لأحد المساهمين سواء بوصفه أصيلاً أو نائباً عن غيره عدد من الأصوات يتجاوز 25% من عدد الأصوات المقررة للأسماء الممثلة في الاجتماع.</p>	<p>لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة أصلية أو نية ويعمل القصر والمحجور عليهم النائبون.</p> <p>ويجوز التوكيل في حضور الجمعية العامة ويشترط لصحة الوكالة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي خاص وأن يكون الوكيل مساهماً.</p> <p>ولا يجوز للمساهم توكيل أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العامة نيابة عنه. وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد الأسماء التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة عن 5% من أسهم رأس مال الشركة.</p> <p>لكل مساهم عند التصويت عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه و مع ذلك فإنه- فيما عدا الأشخاص المعنويين - لا يجوز أن يكون لأحد المساهمين سواء بوصفه أصيلاً أو نائباً عن غيره عدد من الأصوات يتجاوز 25% من عدد الأصوات المقررة للأسماء الممثلة في الاجتماع.</p>



13. تعديل المادة رقم (45) التصويت في الجمعية العامة		
السبب	بعد التعديل	قبل التعديل
للتتوافق مع المادة 133 من قانون الشركات التجارية المعدل بالقانون رقم 8 لسنة 2021.	يكون التصويت في الجمعية العامة برفع الأيدي ، أو بأى طريقة أخرى تحددها الجمعية العامة . ويجوز أن تكون مشاركة المساهم في مداولات الجمعية العامة ، والتصويت فيها إلكترونياً، وذلك وفقاً للضوابط التي تحددها الوزارة، وبالتنسيق مع الهيئة . ويجب أن يكون التصويت بطريق الاقتراع السري إذا كان القرار متعلقاً بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين بمتلوث عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل، ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة المتعلقة بإبراء ذمته من المسئولية .	يكون التصويت في الجمعية العامة برفع الأيدي ، أو بأى طريقة أخرى تحددها الجمعية العامة ، ويجب أن يكون التصويت بطريق الاقتراع السري إذا كان القرار متعلقاً بإقامة دعوى المسؤولية عليهم، أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين بمتلوث عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل . ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتحديد رواتبهم أو مكافآتهم أو إبراء ذمتهم وإخلاء مسؤولياتهم عن الإدارة
14. تعديل المادة رقم (47) إشعار الجمعية العامة		
السبب	بعد التعديل	قبل التعديل
للتتوافق مع المادة 121 من قانون الشركات التجارية المعدل بالقانون رقم 8 لسنة 2021.	يوجه مجلس الإدارة الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة بطريق الإعلان في صحفتين محلتين يوميتين تصدران باللغة العربية وفي الموقع الإلكتروني لكل من الشركة والسوق المالية وعن طريق الإعلان في صحيفة يومية محلية صادرة باللغة العربية أو بأى وسيلة أخرى تفيد العلم . ويجب أن يتم الإعلان على ملخص واف عن جدول أعمال الجمعية وجميع البيانات والأوراق المشار إليها في المادة (38) مع تقرير مراقبي الحسابات ، وترسل صورة من الإعلان إلى إدارة مراقبة الشركات في ذات الوقت الذي يرسل فيه إلى الصحف	يوجه مجلس الإداره الدعوه إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة بطريق الإعلان في الصحفتين محلتين يوميتين تصدران باللغة العربية وفي الموقع الإلكتروني لكل من الشركة والسوق المالية ويجب أن يتم الإعلان قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل . ويجب أن يشتمل الإعلان على ملخص واف عن جدول أعمال الجمعية وجميع البيانات والأوراق المشار

17. تعديل المادة (53) الجمعية العامة غير عادية	
قبل التعديل	بعد التعديل
<p>أو عدد من المساهمين يمثلون عشر بالمائة على الأقل بشرط أن تكون لدى المراقب أو المساهمين أسباب جدية تبرر ذلك، وفي جميع الأحوال تكون مصاريف الدعوة على نفقة الشركة.</p> <p>الموجب لإنعقادها دون أن يدعى مجلس الإدارة إلى إنعقادها ، أو إذا نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة (95) من قانون الشركات التجارية ، أو إذا لم يقم مجلس الإدارة بدعوة الجمعية بناء على طلب مدقق الحسابات أو عدد من المساهمين يمثلون (10%) من رأس المال على الأقل، وفي جميع الأحوال تكون مصاريف الدعوة على نفقة الشركة.</p>	<p>لا يجوز اتخاذ قرار في المسائل الآتية إلا من الجمعية العامة منعقدة بصفة غير عادية:</p> <ol style="list-style-type: none"> تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي للشركة. زيادة أو تخفيض رأس المال الشركة. إطالة مدة الشركة. حل الشركة أو تصفيتها أو تحويلها أو اندماجها في شركة أخرى. بيع كل المشروع الذي قامت من أجله الشركة أو التصرف فيه أن يؤشر في السجل التجاري في حالة اتخاذ قرار بالموافقة على أي مسألة من هذه المسائل. <p>ويمض ذلك لا يجوز لهذه الجمعية اجراء تعديلات في النظام الأساسي للشركة يكون من شأنها زيادة أعباء المساهمين أو تعديل الغرض الأساسي للشركة أو تغيير جنسيتها ، أو نقل المركز الرئيسي للشركة المؤسسة في الدولة إلى دولة أخرى، ويعتبر باطلا كل نص يقضي بغير ذلك.</p> <p>لا يجوز اتخاذ قرار في المسائل الآتية إلا من الجمعية العامة منعقدة بصفة غير عادية:</p> <ol style="list-style-type: none"> تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي للشركة. زيادة أو تخفيض رأس المال الشركة. إطالة مدة الشركة. حل الشركة أو تصفيتها أو تحويلها أو اندماجها في شركة أخرى. بيع كل المشروع الذي قام من أجله الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر.



ويجب أن يؤشر في السجل التجاري في حالة اتخاذ قرار بالموافقة على أي مسألة من هذه المسائل،
ومع ذلك لا يجوز لهذه الجمعية اجراء تعديلات في النظام الأساسي للشركة يكون من شأنها زيادة أعباء المساهمين أو تعديل الغرض الأساسي للشركة أو تغيير جنسيتها، أو نقل المركز الرئيسي للشركة المؤسسة في الدولة إلى دولة أخرى، ويعتبر باطلًا كل نص يقضي بغير ذلك.

18. تعديل المادة (59) مدة تعيين المدقق.

قبل التعديل

السبب	بعد التعديل
التوافق مع قانون الشركات والقانون رقم (8) لسنة 2020 بتنظيم مهنة تدقيق الحسابات.	يكون للشركة مدقق حسابات أو أكثر تعيينهم الجمعية العامة لمدة سنة وتحدد أتعابهم. ويجوز لها إعادة تعيينهم على الا تتجاوز مدة التعيين <u>ثلاث سنوات</u> متصلة، مالم تقرر الجمعية خلاف ذلك. ويجب أن يكون المدقق من المقيدين في سجل مراقبى الحسابات المنصوص عليه في القانون رقم (30) لسنة 2004 بتنظيم مهنة مراقبة الحسابات ، وأن يكون ضمن المراقبين المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى هيئة قطر للأأسواق المالية ، وأن يكون قد زاول المهنة لمدة عشر سنوات متصلة على الأقل.



19. تعديل المادة رقم (65) الحسابات نصف السنوية	
السبب	قبل التعديل
لتتوافق مع المادة (184) من قانون الشركات التجارية المعدل لسنة 2021.	تقوم الشركة نشر تقارير مالية نصف سنوية في الصحف المحلية اليومية التي تصدر باللغة العربية لاطلاع المساهمين، على أن تتم مراجعة هذه التقارير من قبل مدقق الحسابات، وتنشر وفقاً لقانون ولوائح ذات الصلة.
20. تعديل المادة (68) ضوابط دفع الأرباح	
السبب	قبل التعديل
ليتوافق مع الأنظمة والضوابط التي تصدرها هيئة قطر للأسواق المالية والسوق المالي.	تدفع حصص الأرباح إلى المساهمين وفقاً للنظم والضوابط المعمول بها لدى هيئة قطر للأسواق المالية والسوق المالي.
21. إضافة المادة	
لتتوافق مع نص المادتين 108 و109 من قانون الشركات التجارية 2015 وتعديلاته لسنة 2021.	لا يجوز لأي من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا، أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة، أو أن يتجرأ لحسابه أو لحساب الغير في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة، ما لم يحصل على موافقة بذلك من الجمعية العامة، وإن كان للشركة أن تطالبه بالتعويض أو أن تعتبر العمليات التي يباشرها قد أجريت لحسابها. ويجب على كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا أن يفصح للمجلس عن أية مصلحة، مباشرة أو غير مباشرة، تكون له في التعاملات والصفقات التي تتم لحساب الشركة. يجب أن يشمل الإفصاح نوع وقيمة وتفاصيل تلك الصفقات والتعاملات وطبيعة ومدى المصلحة العائدة للعضو وبيان المستفيدون منها. إذا كانت القيمة الإجمالية للتعاملات والصفقات المنصوص عليها في البند السابق تساوي أو تزيد على (10%) من القيمة السوقية للشركة أو قيمة صافي أصول الشركة وفقاً لآخر بيانات مالية معلنة أيهما أقل، يجب الحصول على موافقة مسبقة من الجمعية العامة بعد أن يتم تقييم تلك التعاملات والصفقات من قبل مدقق الحسابات.